



جامعة بنها  
كلية الحقوق

# الأمن المائي وأثره على الأمن القومي

جزء من رسالة دكتوراه

إعداد

محمد إبراهيم محمد بنداري

باحث دكتوراه اقتصاد ومالية عامة بكلية الحقوق - جامعة بنها

إشراف

أ.د/ محمد سعيد بسيوني

أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة لشئون الدراسات  
العليا والبحوث - جامعة بنها

أ.د/ ماجدة أحمد شلبي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة  
كلية الحقوق - جامعة بنها

٢٠٢١ م - ١٤٤٣ هـ

### المُلخَص

تتناول الدراسة أحد الموضوعات الهامة التي تُمس الأمن القومي المصري وهو الأمن المائي؛ وتتلخص المشكلة البحثية للدراسة في أنها بالرغم من وجود العديد من الإتفاقيات التاريخية التي تُنظم العلاقات بين مصر ودول حوض النيل، إلا أن الواقع يؤكد على مخالفة هذه الدول لهذه الإتفاقيات الدولية التاريخية، ويأتي إنشاء أثيوبيا لسد النهضة والذي سيؤثر على حصتي مصر والسودان وحقوقهما التاريخية في مياه النيل خير دليل على ذلك، وتسعى الدراسة إلى الإجابة على تساؤل رئيسي وهو إلى أي مدى سيؤثر ملئ هذا السد على الأمن المائي المصري؟.

وتتقسم الدراسة في الإجابة على هذا التساؤل إلى أربعة أجزاء ممثلة في ما هو مفهوم الأمن المائي وعلاقته بالأمن القومي المصري؟، وما هي مصادر الأمن المائي المصري؟، وما هي مصادر التهديد للأمن المائي المصري داخلياً وخارجياً؟، وما هي آليات المواجهة والحلول المقترحة للحفاظ على الأمن المائي المصري وبالتالي الأمن القومي المصري؟.

وتوصي الدراسة بضرورة الإستمرار في النهج التعاوني وتكثيف التواجد المصري في إفريقيا لمواجهة الدور الخارجي الإسرائيلي التركي الإيراني القطري الداعم لإثيوبيا في ملف سد النهضة ضد مصر.

### Abstract

The study deals with one of the important issues affecting Egyptian national security, which is water security; the research problem of the study is summarized in the fact that although there are many historical agreements that regulate relations between Egypt and the countries of the Nile Basin, the reality confirms that these countries violate these historical international agreements, and comes The establishment of Ethiopia for the Renaissance Dam, which will affect the shares of Egypt and Sudan and their historical rights in the waters of the Nile, is the best evidence for this, and the study seeks to answer a major question, and to what extent will the filling of this dam affect Egyptian water security ?.

The study is divided into answering this question in to four parts, namely, what is the concept of water security and its relationship to Egyptian national security ? - What are the sources of Egyptian water security ? - What are the sources of the threat to Egyptian water security, internally and externally ??.

The study recommends the necessity of continuing the cooperative approach and intensifying the Egyptian presence in Africa in order to face the foreign role of Israel, Turkey, Iran, and Qatar supporting Ethiopia in the file of the Renaissance Dam against Egypt.

## مقدمة:

إتسع مفهوم الأمن القومي في ضوء ما يشهده الواقع الدولي المعاصر من تطورات؛ فلم يَعدَ قاصراً على الجانب العسكري فقط، وإنما إمتد ليشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية أو بالأحرى كما هو من شأنه التأثير على قوة الدولة بمعناها الواسع. وفي هذا السياق؛ تأتي أهمية الأمن المائي كأحد المرتكزات الأساسية والهامة للحفاظ على الأمن القومي للدول، لما له من أبعاد إستراتيجية وسياسية وفنية وأمنية وقانونية هامة تؤثر تأثيراً كبيراً على قوة الدولة، كما أن نقص الموارد المائية مع الزيادة السكانية والحاجة الملحة للمياه في إحداث التنمية يؤدي إلى الصراع على المياه، وفي بعض الأحيان للحروب، مما يهدد الأمن القومي للدول.

## أهمية الدراسة:

إن ملف الأمن المائي المصري في العقدين الأخيرين قد تعرض لتهديدات خطيرة؛ لذا تسعى الدراسة للوقوف على التحديات التي تُهدد الأمن المائي المصري وخاصة مع تُوَفق دراسات كثيرة بانخفاض الرصيد المائي للفرد، حيث أن الدور الخارجي مع ما مرت به المنطقة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة من تَغَيُّرات في فترات ما بعد ثورات الربيع العربي قد لعب دوراً بارزاً في تهديد ملف المياه المصري في منطقة حوض النيل. لذا؛ تسعى الدراسة لتقديم تَصَوُّراً وتقديم الحلول والآليات التي من شأنها الحفاظ على الأمن المائي المصري، وبالتالي الأمن القومي المصري.

## إشكالية الدراسة:

تتبلور المشكلة البحثية للدراسة في أنه بالرغم من وجود العديد من الإتفاقيات التاريخية التي تُنظم العلاقات بين مصر ودول حوض النيل؛ إلا أن الواقع يُؤكِّد على مُخالفة هذه الدول لهذه الإتفاقيات، ويأتي إنشاء إثيوبيا لسد النهضة والذي سيؤثر على حصتي مصر والسودان وحقوقهما التاريخية في مياه النيل خير دليل على ذلك.

## تساؤلات الدراسة:

يأتي التساؤل الرئيسي للدراسة وهو **إلى** أي مدى سيؤثر ملئ هذا السد على الأمن المائي المصري؟، **وما** هي وسائل التأمين اللازمة التي يجب على مصر إتخاذها لحماية أمنها المائي؟، ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية وهي:

- **ما** هو مفهوم الأمن المائي **وما** هي علاقته بالأمن القومي؟.
- **ما** هي مصادر الأمن المائي المصري؟.
- **ما** هي آليات المواجهة والحلول المقترحة للحفاظ على حماية الأمن المائي؛ وبالتالي الحفاظ على الأمن القومي المصري؟.

## الدراسات السابقة:

- دراسة د. **عبدالمعنى المشاط** بعنوان **الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته** بمركز البحوث والدراسات العربية عام **1993**<sup>(١)</sup>؛ حيث توضح الدراسة الارتباط الوثيق بين الأمن القومي والأمن الوطني بالدولة القومية، كما توضح الدراسة أنه من الممكن الحديث أحياناً عن الأمن الإقليمي لمجموعة من الدول المتجاورة والمتشابهة في ظروفها ومصالحها مثل دول غرب أوروبا ودول جنوب شرق آسيا، كما توضح الدراسة أيضاً تَهالك المؤسسات العربية وعدم الإلتحاق على درجة تمكن إسرائيل من تهديد للأمن القومي العربي والذي يُعتبر من الأسباب الأساسية للعجز العربي أمام إسرائيل، ويُمكن الإستفادة من الدراسة في الإطار المفاهيمي.
- دراسة د. **محمد سالم طابع** بعنوان **تأثير القوى الإقليمية والدولية على التفاعلات المائية في حوض النيل** عام **2011**<sup>(٢)</sup>؛ حيث توضح الدراسة أن الفقر الشديد وعدم الإستقرار السياسي الذي تُعاني منه دول حوض النيل من أهم الأسباب التي تجعل المنطقة بيئة خصبة للإختراق الخارجي، كما تؤكد غلبة الطابع السياسي على التفاعلات المائية في منطقة حوض النيل، وتؤكد الدراسة على الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإسرائيل كقوى خارجية مُحفزة على الصراع، وبالتالي تأثيرها على الأمن المائي المصري.

## منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في تناولها لموضوع سد النهضة وتأثيره على الأمن المائي المصري على استخدام **المنهج الوصفي والمنهج القانوني** ومنهج دراسة الحالة. أما **المنهج الوصفي**؛ فيتمثل في مُراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى تفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، وذلك لتحليل الربط والتفسير لهذه المتغيرات وتصنيفها وقياس وإستخلاص النتائج منه، ويُعتبر المنهج الوصفي ذو أهمية كبيرة في دراسة الأمن المائي المصري وعلاقته بالأمن القومي، والإنتهاكات الإثيوبية لحقوق مصر التاريخية في مياه النيل، ووصف وتحليل مخاطر بناء سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري.

كما تستخدم الدراسة أيضاً **المنهج القانوني**؛ وخاصة في تناول وتحليل **الإتفاقيات** التي تمثل الإطار القانوني للأمن المائي المصري، وتحليل موقف دول المنبع ودول المصب في منطقة حوض النيل من القانون الدولي، وتعتمد الدراسة أيضاً على **منهج دراسة الحالة** الذي يهتم بدراسة وحدة واحدة سواء كانت هذه الوحدة فرداً أو مناطق أو نظاماً بأكمله، وقد اعتمدت عليه الدراسة في تحليل بناء سد النهضة الإثيوبي، وتحليل الأبعاد الأمنية القومية في قضية المياه بالنسبة لمصر، إذ يتم التركيز على دراسة حالة سد النهضة الإثيوبي، ومدى تأثير المخاطر على الأمن المائي المصري.

## أقسام الدراسة:

- مقدمة:
- القسم الأول: مفهوم الأمن المائي وعلاقته بالأمن القومي:
- القسم الثاني: مصادر الأمن المائي المصري:
- القسم الثالث: آليات ومسارات التعامل مع الأزمة:
- الخاتمة والنتائج والتوصيات:
- المراجع العلمية:

## القسم الأول

### مفهوم الأمن المائي وعلاقته بالأمن القومي

لكي يُمكننا تحديد والوقوف على ماهية العلاقة بين الأمن المائي والأمن القومي؛ لا بد أولاً من تحديد ماهية الأمن القومي، ثم تعريف الأمن المائي، وبلى ذلك تحديد العلاقة بينهما.

#### أولاً: مفهوم الأمن القومي:

أصبح للأمن القومي في ظل الوضع الدولي الراهن أبعاد كثيرة ومتعددة؛ ومنها ما هو سياسي والذي يتم التركيز فيه على حماية والدفاع عن الكيان السياسي للدولة<sup>(١)</sup>، ومنها ما هو إقتصادي والذي يسعى لتوفير إحتياجات المواطنين ومطالبهم وتحقيق الرفاهية لهم من خلال إتباع سياسات تنموية من جانب الدولة<sup>(٢)</sup>، كذلك يمتد الجانب الإقتصادي للأمن القومي ليشمل كافة سياسات الدولة التي تسعى إلى تنمية الشعور الوطني بالإتعاء والولاء لدى المواطنين<sup>(٣)</sup>، كما يرتبط البعد المعنوي أو الأيديولوجي للأمن القومي بتأمين فكر ومعتقدات المواطنين والمحافظة على العادات والتقاليد والقيم الخاصة بالمجتمع والتي تعكس هويته<sup>(٤)</sup>. وللأمن القومي بُعد بيئي<sup>(٥)</sup>؛ حيث يقوم على المحافظة على البيئة من التلوث، بالإضافة إلى ضمان تحقيق التنمية البيئية المستدامة. كما أن للأمن القومي بُعداً معلوماتياً<sup>(٦)</sup>؛ إذ يشير الأمن المعلوماتي إلى توفير المعلومات اللازمة لتحقيق التنمية ووضع الخطط المستقبلية للدولة، بالإضافة إلى البعد الفضائي للأمن القومي<sup>(٧)</sup>، والذي يقوم على إستخدام الفضاء في المجالين العسكري والدفاعي<sup>(٨)</sup>. ويقوم الأمن القومي على أربعة ركائز أساسية أولها: **الجيوبيوليتيكا** والتي ترتبط بين موقع الدولة وسياساتها مع دول الجوار ومدى التحكم في المنافذ البرية والبحرية لها؛ وتقوم الركيزة الثانية للأمن القومي على **جغرافية الدولة** أي موارد الدولة وعدد سكانها، وتعتبر الركيزة الثالثة الأساس وهي **الجيوستراتيجي** للأمن القومي والتي تقوم على تقاعل قدرات وإمكانيات الدولة معاً من أجل مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وترتبط الركيزة الرابعة بتاريخ الدولة وما مرت به من أحداث داخلية وخارجية، وتأثير ذلك على دورها الإقليمي والدولي وقدرتها على حماية كيان الدولة القومي<sup>(٩)</sup>.

ومن الجدير بالذكر؛ إن الأمن القومي كمفهوم مجرد يعنى مجموعة المبادئ المرتبطة بحماية الكيان الذاتي للدولة التي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي في النطاق الدولي، والذين يرون ذلك هم السياسيون، وبهذا يصبح إطاراً لتحركهم السياسي بتلك المبادئ التي تتضمن هذا المفهوم، فيحدد سياستهم وفقاً لها<sup>(١٠)</sup>، ويعرف د. علي الدين هلال مفهوم الأمن القومي بأنه ذلك المفهوم الذي يرتبط بالتهديدات التي قد تواجه الجماعة السياسية في لحظة معينة، فالتهديدات لا تقتصر على الأعمال العدوانية التي تتم داخل الجماعة الواحدة، حيث أن كثيراً ما تعرضت لإعتراضات خارجية من جانب جماعة أخرى، بمعنى أن يكون هناك تأمين لكيان الدولة أو مجموعة من الدول من الأخطار التي تُهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها، وهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغايتها القومية<sup>(١١)</sup>.

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية الأمن القومي بأنه حماية الأمن من خطر القهر على يد قوة أجنبية<sup>(١٢)</sup>، كذلك هناك من يعرف الأمن القومي بأنه تلك الحالة التي تكون فيها الأمة في كيانها الذاتي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أو قوة خارجية<sup>(١٣)</sup>، ويشعر فيها أبنائها بالثقة والطمأنينة الناجمة من الإحساس بأن وجودهم القومي في منأى عن أي تهديد سواء كان ذلك الإحساس بفعل الغياب الحقيقي لأي خطر أو أنه ناجم عن توفر القدرة اللازمة لرد الخطر في اللحظة التي يظهر فيها<sup>(١٤)</sup>.

#### ثانياً: مفهوم الأمن المائي وعلاقته بالأمن القومي:

مع إتساع مفهوم الأمن القومي والذي لم يَدَ قاصراً على الجوانب العسكرية فقط وإنما يمتد ليشمل الأمن الغذائي المائي؛ ظهر مفهوم الأمن المائي أو الأمن القومي المائي باعتباره أحد أهم أبعاد الأمن القومي، ولما يمثله من أهمية في التنمية وأمن الدولة. ومن ثم؛ إتجهت العديد من الدراسات لتعريف مفهوم الأمن المائي على أنه إحتياجات الفرد المائية على مدار العام، وهو ما عرف **بحد الأمان المائي**، وهو متوسط نصيب الفرد سنوياً من الموارد المائية المتجددة والعذبة في الإستخدامات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والإستهلاك المنزلي<sup>(١٥)</sup>، ويعتبر متوسط إستهلاك الفرد عالمياً نحو (٣١٠٠٠م<sup>٣</sup>)، في حين أن هناك شبه إتفاق إقليمي على أن متوسط نصيب الفرد سنوياً يصل إلى نحو (٥٠٠م<sup>٣</sup>)، وهذا يُعتبر حدّاً مناسباً للمناطق الجافة، وشبه الجافة أو القاحلة، ومنها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة<sup>(١٦)</sup>.

ويَعنى الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتاحة وإستخدامها بالشكل الأمثل والأفضل وعدم تلويثها وترشيد إستخدامها في الري والصناعة والشرب؛ بالإضافة إلى السعي بكافة السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات إستغلالها، وتغيير ثقافة الشعوب وخلق ثقافة الترشيد في إستخدام المياه عن طريق وضع عدادات لقياس الإستهلاك وإقامة السدود ووضع برامج لصخ المياه الأرضية<sup>(١)</sup>.  
إن مفهوم الأمن المائي مفهوم نسبي<sup>(٢)</sup>. وطبقاً لتقرير البنك الدولي (World Bank) الصادر في عام 1992؛ يُقدر الحد الأدنى الضروري لكفاية الفرد من المياه نحو (1000 م<sup>٣</sup>) سنوياً. ومع الزيادة السكانية وضعف كفاءة إستخدام المياه؛ نجد أنه تُهدر كميات كبيرة، مما يؤدي إلى أزمة في المعروض من المياه في مقابل الطلب عليها<sup>(٣)</sup>.

## القسم الثاني

### مصادر الأمن المائي المصري

#### أولاً: نهر النيل:

يُعتبر نهر النيل أهم مورد مائي وحيوي في الوطن العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة؛ وقد نظمت إتفاقيتي (1929، 1959) حصة مصر والسودان من مياه النيل وفق الجدول رقم (1) التالي بيانه<sup>(٤)</sup>:

حصة (مصر، السودان) من مياه النيل:

السنة	حصة مصر من المياه	(%) من المتاح	حصة السودان من المياه	(%) من المتاح
1929	48	97.2	4	2.8
1959	55.5	86	18.5	14

**المصدر:** يتم ذكره في آخر هذه الصفحة مباشرة .  
وتجدر الإشارة إلى أن مياه نهر النيل تُعتبر الأساس الذي تقوم عليه الحياة الاقتصادية والإجتماعية؛ بالإضافة إلى عمليات التنمية الاقتصادية والبشرية في مصر، فهو يؤمن نحو (96.5%) من الإحتياجات المائية السنوية لمصر، في حين لا تزيد نسبة الإعتدال المائي على المصادر الأخرى كالأمطار والمياه الجوفية وتحتية مياه الصرف الصحي والزراعي على أكثر من نحو (3.5 - 5%) تقريباً. ولذلك؛ فإن أي نقص في كمية المياه التي تُرَد إلى مصر من نهر النيل يؤثر تأثيراً سلبياً ومباشراً في إنتاجها الزراعي والصناعي، ولذلك تُعد حصة مصر من مياه النيل هي الحد الأدنى المطلوب لسد الإحتياجات المائية، وذلك على عكس جميع دول حوض النيل الأخرى التي تسقط عليها أمطار غزيرة، وتتوافر لديها كميات هائلة من المياه الجوفية وأنهار أخرى عديدة. ويوضح الجدول رقم (2) نسبة إعتدال الدول على نهر النيل في تأمين الإحتياجات المائية من خلال الجدول التالي بيانه<sup>(٥)</sup>:

نسبة إعتدال الدول على نهر النيل في تأمين الإحتياجات المائية:

م	الدولة	نسبة الإعتدال على نهر النيل في تأمين الإحتياجات المائية
1	مصر	96.4
2	روندا	15.4
3	السودان	11.9
4	كينيا	6.6
5	بوروندي	2.8
6	إثيوبيا	2
7	تنزانيا	1.3
8	أوغندا	0.3
9	الكونغو الديمقراطية	0.08

Source: World Bank, " World Development Indicators ", 2007, P. 14 – 17.

ويتضح من الجدول السابق؛ أن نهر النيل هو مصدر الحياة والتنمية لمصر، وأن دول حوض النيل لديها مصادر أخرى للمياه وخاصة مياه الأمطار مما يجعلها أقل بكثير من مصر في الإعتدال على مياه النيل، كما أن إثيوبيا تحديداً تأتي في ترتيب أخير في الإعتدال على مياه النيل. ومن ثم؛ فإن الأمن المائي المصري مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأمين حصة مصر من مياه النيل، وبالتالي حماية الأمن القومي المصري في منطقة حوض النيل<sup>(٦)</sup>.  
وبناءً عليه؛ يُعتبر الأمن المائي المصري جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من الأمن القومي للدولة<sup>(٧)</sup>.

وترتبط مصالح الأمن القومي المصري بتأمين وحماية الأمن المائي والمتمثل في نهر النيل؛ فمصالح الأمن القومي المصري تتمثل في<sup>(٨)</sup>:

- **البقاء؛** ونقصدُ بها هنا بقاء الدولة، ويُعتبر نهر النيل مصدر بقاء مصر، كما أنه مصدر أساسي ورئيسياً لوجودها والحفاظ على بقائها، حيث أن معظم دول حوض النيل ماعدا السودان ومصر تمتلك حاجتها من المياه لكثرة البحيرات العذبة والأنهار بها، ولكنرة هطول الأمطار فيها، بينما تعتمد السودان على نحو (77%) ومصر بنحو (97%) على مياه نهر النيل.
- **التنمية؛** حيث أن نهر النيل من أهم مصادر التنمية الاقتصادية في مصر.
- **الاستقرار؛** يُعتبر نهر النيل أساس الاستقرار في مصر.
- ومما سبق يتضح؛ أن أحد مُتطلبات الأمن القومي هو الحفاظ على الأمن المائي المُتمثل في نهر النيل، وحصّة مصر من مياه نهر النيل، وذلك من خلال:
  - الحفاظ على أمن منابع نهر النيل؛ بالإضافة إلى استمرار التدفق الطبيعي لمياه نهر النيل باعتبار أن المياه مورد إستراتيجي هام بالنسبة لمصر يؤثر على التنمية الاقتصادية في مصر.
  - مقاومة التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا وتنامي العلاقات مع دول حوض النيل.
  - ضمان أمن واستقرار السودان باعتبار أن تهديد السودان يُشكل تهديداً لمصر، وترجع أهمية السودان إلى:
    - مجاورته لدول المنابع الأساسية لنهر النيل.
    - كونه العمق الإستراتيجي لمصر.
    - لديه المساحات الواسعة من المُستقعات التي تتبخّر منها كميات هائلة من المياه في الوقت الذي تحتاج فيه مصر إلى كل قطرة ماء.
- وفي السياق نفسه؛ فإن تأمين مصر للحقوق التاريخية في مياه النيل هو عامل طمأنينة للسودان، فتُشكل مصر القاعدة الإستراتيجية للأمن الوطني والقومي في السودان، وعدم تمكين الخطط الأجنبية الهادفة من تحقيق مصالحها في دول حوض النيل<sup>(١)</sup>.

## القسم الثالث

### آليات ومسارات التعامل مع الأزمة

إن إدارة الصراع على المياه يأخذ بأحد المسارين؛ فالأول فهو **صراعي**، حيث يقوم على أن مفهوم الأمن القومي لا يتجزأ، أي أنه مفهوم يشمل استخدام الدول لقوتها العسكرية لوقف إستغلال الدول الأخرى المشاركة في أحواض الأنهار، وبالتالي خرق الإتفاقيات المشتركة المُوقعة بينهم، وهذا البديل أقل احتمالاً في التنفيذ، وغير مرغوب فيه ويصعب تحقيقه.

أما الثاني؛ فهو **تعاوني**، حيث يقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة مع دول الجوار الإستراتيجي أو بين دول الحوض الواحد، وذلك من مُنطلق الإيمان بوجود مصالح مشتركة أو متبادلة دون مغالاة أو تجاوز، ومن معرفة حقيقية لإحتياجات دول الحوض من المياه والإستخدام الأمثل لها، حيث أن هذا المسار هو البديل الأكثر احتمالاً للتنفيذ لما فيه من تبادل المنافع وفهم لتحقيق الأمور<sup>(٢)</sup>، وإن كان هذا المسار على الرغم من تنوعه ليشمل المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية ..... إلخ، فإنه يواجه بمراوغة وعدم شفافية من الجانب الإثيوبي، وهو ما يُبرزه التحليل التالي بيانه:-

#### أولاً على المستوى السياسي أي الدبلوماسية المائية:

قامت الدبلوماسية المصرية خلال الأعوام الماضية خاصة بعد ثورة 30 يونيو 2016 بجهد كبير لإعادة مصر إلى مكانتها في القارة الإفريقية بشكل عام ودول حوض النيل بشكل خاص، وقد نجحت تلك الجهود في حشد التأييد الإفريقي لإستئناف مصر أنشطتها في الإتحاد الإفريقي بعد إنتخابات الرئاسة المصرية من خلال تبادل زيارات عالية المستوى مع الأشقاء الأفارقة شملت العديد من دول حوض النيل وغيرها من دول القارة الإفريقية.

خاصة في مجالات الطاقة والرى والصحة والزراعة، وقد حرصت مصر من خلال تعاونها مع الأشقاء الأفارقة على نقل أحدث الخبرات إليهم في مختلف المجالات، بالإضافة إلى بناء قدرات الكوادر الإفريقية بما يسهم في رفع معدلات التنمية بتلك الدول، كما عقدت مصر العديد من اللجان المشتركة مع دول حوض النيل من أجل متابعة تنفيذ ما تم توقيعه من إتفاقيات للتعاون الثلاثي، فضلاً عن بحث مجالات جديدة للتعاون المشترك، كما تحرص مصر أيضاً على تكثيف وتيرة الزيارات الثنائية مع دول حوض النيل سواءً على المستوى الرئاسي أو الوزاري، بالإضافة إلى عقد اللقاءات الثنائية على هامش القمم الإفريقية، بما يعكس اهتمام مصر بمتابعة التعاون مع تلك الدول والتنسيق المشترك تجاه قضايا القارة الإفريقية سواءً في المحافل الدولية أو الإقليمية<sup>(٣)</sup>.

وتعد دبلوماسية المياه واحدة من الدبلوماسية الجديدة وغير التقليدية التي شاعت في الآونة الأخيرة في ممارسات العلاقات الدولية؛ شأنها شأن الدبلوماسية النووية ودبلوماسية التنمية ودبلوماسية المال ودبلوماسية البترول ودبلوماسية المرأة ودبلوماسية الشباب. ولعله من المفيد القول؛ إن فعالية دبلوماسية المياه تزداد إذا ما إقترنت بالصيغ غير النمطية من الدبلوماسية وبصفة خاصة دبلوماسية القمة<sup>(٤)</sup>، وقد لعبت الأداة الدبلوماسية دوراً بارزاً للحد من أضرار سد النهضة على الأمن المائي المصري من خلال جولات من التفاوض والتي يُمكن رصد أبرزها على النحو التالي:

- خلال عام 2011 وبعد الثورة؛ لعبت الدبلوماسية المصرية دوراً بارزاً، فقد أعلنت إثيوبيا أنها سوف تطلع مصر على مخططات السد لدراسة مدى تأثيره على دولتي المصب مصر والسودان. وعقب ذلك؛ تم تنظيم زيارات متبادلة لرئيسي وزراء البلدين لبحث الملف، كما إتفقت السلطات المصرية والإثيوبية على تشكيل لجنة دولية تُدرس آثار بناء سد النهضة على دولتي المصب خلال زيارة رئيس الوزراء المصري بهدف تقييم آثار السد لمصر والسودان، وكان الداعي لتشكيل تلك اللجنة رئيس الوزراء الإثيوبي السابق **ميسن زيناوي**، وكان من المقرر أن تنتهي من عملها خلال عام، لكن المماطلة الإثيوبية في إمداد اللجنة بالدراسات الخاصة بالسد أدى إلى تأخير عملها لسبعة شهور أخرى<sup>(٥)</sup>.
- وخلال عام 2012؛ تم تشكيل لجنة لدراسة الآثار المترتبة على بناء السد، وقد بدأت اللجنة المكونة من عشرة أعضاء بواقع اثنين من كل دولة من الدول الثلاث ممثلة في مصر والسودان وإثيوبيا إلى جانب أربعة خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود، وتخطيط الموارد المائية، والأعمال



البيئية، والتأثيرات الاجتماعية أعمالها بخص الدراسات الإثيوبية الهندسية، بالإضافة إلى تأثير السد على مصر والسودان. وبالرغم من عدم تقديم الجانب الإثيوبي لكافة الدراسات؛ فقد قررت اللجنة بما لا يدع مجالاً للشك أن للسد تأثيرات سلبية شديدة على مصر، وتم التوصية بما يلي بيانه: "أن تقوم إثيوبيا بإستكمال الدراسات الخاصة بتأثير سد النهضة على الموارد المائية المصرية وتوليد الكهرباء؛ وهذه الدراسات ستسغرق أكثر من عام، وهو ما يضّر بمصر، لأن العمل قائم على أرض الواقع".

وخلال عام 2013؛ إستمرت المفاوضات. وعقب ثورة 30 يونيو 2013 وفي الإجتماع الوزاري الذي دعت إليه إثيوبيا لمناقشة تقرير اللجنة الثلاثية؛ لم يتم التوصل إلى إتفاق نتيجة تَعَثُّت الجانب الإثيوبي. وخلال الإجتماع؛ طرح الجانب المصري المشاركة في بناء وإدارة السد في حال تحقيق بعض الشروط وهي عدم الإضرار بالمصالح المائية لمصر والسودان، بالإضافة إلى ضرورة تنفيذ توصيات اللجنة الفنية، وقد رفض الجانب الإثيوبي الطرح المصري<sup>(١)</sup>.

وخلال سبتمبر عام 2014 ومع فُترة الدبلوماسية المصرية على الإستمرار في النهج التفاوضي؛ عُقد الإجتماع الأول للجنة الثلاثية التي تُصمّم مصر وإثيوبيا والسودان للتفاوض حول صياغة الشروط المرجعية للجنة الفنية وقواعدها الإجرائية، بالإضافة إلى الإتفاق على دورية عقد الإجتماعات.

وفي أكتوبر من نفس العام؛ عُقدت المفاوضات في الخرطوم، حيث تركزت النقاشات حول نقطتين رئيسيتين وهما:-

- طلب مصر مشاركة خبراء دوليين إلى جانب المحليين من الدول الثلاث لمتابعة الدراسات التي سيتم إعدادها طبقاً لتوصيات تقرير اللجنة الثلاثية لدراسة آثار سد النهضة على دولتي المصب.
- المُقترح المُقدم من الجانب المصري في صورة ورقة مبادئ لتعزيز الثقة بين الدول الثلاث؛ وتتضمن تلك الورقة توفير ضمانات لدولتي المصب تجاه أي آثار سلبية تُحدث نتيجة بناء سد النهضة.

وقُشلت المفاوضات للتوصل لحلول لتلك النقطتين؛ كما رفضت إثيوبيا تدخل خبراء أجنب ومنافشة ورقة بناء الثقة. وفي السياق التفاوضي المُماثل لإثيوبيا؛ توصلت الدبلوماسية المصرية إلى الإتفاق من جانب مصر وإثيوبيا والسودان على إختيار مكتبين إستشاريين أحدهما هولندي والثاني فرنسي لعمَل الدراسات الخاصة بالسد.

وخلال مارس عام 2015 وفي إطار حرص المفاوضات المصرية على التفاوض من أجل الحفاظ على حقوق مصر في مياه النيل من هذا المنطلق؛ وقّع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ونظيره السوداني عمر البشير ورئيس وزراء إثيوبيا هايلي ديسالين في العاصمة السودانية الخرطوم وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة، وتتضمن الوثيقة (10) مبادئ أساسية تتسق مع القواعد العامة في مبادئ القانون الدولي الحاكمة للتعامل مع الأنهار الدولية، وتشكيل لجنة عليا تحت إشرافهم المباشر لتناول كافة جوانب العلاقات الثنائية والإقليمية في المجالات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والأمنية، والإقرار بأن نهر النيل هو مورد أساسي لحياه الشعب المصري ووجوده، وإدراك الطرفين لإحتياجات الشعب الإثيوبي التنموية، وقد نُظّم الإعلان الإستخدامات المائية<sup>(٢)</sup>، كما أكد على الإطار التعاوني وحُسن النوايا، بالإضافة إلى إحترام الإحتياجات المتبادلة للدولتين، إلا أن هذا الإعلان جاء خالياً من الإقرار الإثيوبي بحصة مصر في مياه النيل والتي أقرتها إتفاقية 1959 بنحو (55.5 مليار م<sup>٣</sup>)، وهذا الحق هو ما تستند إليه الدبلوماسية المصرية في تفاوضها مع دول المنابع بشأن مياه النيل، كما أن توقيع مثل هذا الإتفاق هو إقرار بالسد، وهو ما يُقوى الجانب الإثيوبي ويدفعه للإستمرار في البناء وخاصة أن إثيوبيا لم تلتزم بشرط الإخطار المُسبق في بناء سد النهضة، كما أن إصرار إثيوبيا على عدم تضمين وثيقة الإعلان كلمة الزام وتأكيد كلمة إحترام نيابة عنها يكشف عن عدم صفاء البيانات الإثيوبية<sup>(٣)</sup>.

وقد إستمرت الدبلوماسية المصرية في التفاوض حرصاً على عدم الإضرار بحصة مصر في المياه؛ وكان من أبرز الجولات خلال عام 2015 وفي ديسمبر عام 2015 توقيع وزراء خارجية مصر والسودان وإثيوبيا على وثيقة الخرطوم التي تضمنت التأكيد على إتفاق إعلان المبادئ الموقع من قيادات الدول الثلاث، وتتضمن ذلك تكليف مكتبين فرنسيين لتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة بالمشروع.

وشهد عام 2016 بالرغم من توقيع إعلان المبادئ والتأكيد على التعاون وعدم الإضرار؛ إستمرار المراوغة الإثيوبية والتأكيد على الإستمرار في بناء السد بالرغم من إستكمال الدراسات. ورغم ذلك؛ إستمرت الدبلوماسية المصرية في التفاوض، فقد زار وزير الخارجية المصري إثيوبيا، ودعى لضرورة إتمام المسار الفني الخاص بدراسات السد وتأثيره على مصر، كما زار وزير الري المصري موقع السد لمتابعة الأعمال الإنشائية، وأعرب عن قلق مصر من تأخر تنفيذ الدراسات الفنية للسد<sup>(٤)</sup>.

وخلال عام 2018؛ إستمرت الدبلوماسية المصرية في جولات قمة ثلاثية بين الرؤساء الثلاث من أجل التوصل لحلول تعاونية لتدارك الأخطار المُحتملة للسد، تلاها تأكيدات للقيادة السياسية المصرية على ضرورة الحفاظ على الأمن المائي المصري. وفي إطار حرص القيادة السياسية على التعاون وتوطيد العلاقات مع السودان، بالإضافة إلى كسب تأييد الجانب السوداني؛ عُقدت قمة بين الرئيسين السيسي و**البشير** في الخرطوم، وتمت مناقشة كيفية وسبل تعزيز التبادل التجاري، وإيجاد بيئة إستثمارية جاذبة للقطاع الخاص، وتوقيع عدد من الإتفاقيات الثنائية بين مصر والسودان بهدف تكثيف التعاون القائم بين البلدين، وربط السكك الحديدية بين البلدين، والتوسع في الربط النهري والبحري والبري لقطاعات الخدمات والصحة والدواء والسياحة والاتصالات والثقافة والتعليم والتعليم العالي والرياضة والزراعة، بما في ذلك العمل على تعزيز وترشيد الدور الهام للشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي<sup>(٥)</sup>.

حيث تسعى مصر إلى توحيد جهود دول الساحل والصحراء بإنشاء كتل إقليمية لدول هذه المنطقة؛ وقد تم إجتماع وزراء نحو (27) دولة من دول الساحل والصحراء في مارس عام 2016، وقدمت القاهرة مقترحين، الأول وهو إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب يكون تابع لدول الساحل والصحراء، و**الثاني** تكوين قوة تدخل سريع لدول التجمع، وتعمل مصر على الدعم العسكري وتدريب القوات الإفريقية، كما تُمدّ الدعم العسكري للبيبا للحفاظ على وحدتها<sup>(٦)</sup>.

وفي مجال التعاون الإقتصادي؛ ونظراً لما لدى إفريقيا من موارد إقتصادية مُتنوعة إلى جانب كونها سوقاً تجارية كبرى، تم توقيع إتفاقية لإنشاء منطقة تجارة حرة (TFTA)<sup>(٧)</sup> كمرحلة أولى تتعلق بتجارة السلع وإزالة الحواجز الجمركية، وتتبعها مرحلة ثانية وهي إنشاء اتحاد جمركي، حيث يركز على التجارة في الخدمات والملكية الفكرية، وقد وقعت هذه الإتفاقية مع الزعماء الأفارقة في شرم الشيخ خلال 20 يونيو عام 2015، وتهدف هذه الإتفاقية إلى:

- ربط القارة الإفريقية من القاهرة إلى الكاب في جنوب إفريقيا.
- تحفيز التجارة الإفريقية لترتفع من نحو (1.3) بنحو (12%) تريليون دولار إلى نحو (3) تريليونات دولار بنحو (30%).
- زيادة فُترة الدول على التصنيع.
- تشجيع البنوك على تقديم التمويل اللازم للمشروعات؛ حيث يتسع السوق ويتسع حجم التبادل التجاري.

تدعيم الدول الإفريقية فدرات بعضها البعض<sup>(١)</sup>. وعلى صعيد العلاقات مع إثيوبيا؛ بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وإثيوبيا نحو (140) مليون دولار خلال عام 2014، بإجمالي صادرات مصرية تُقدر بنحو (88) مليون دولار، وواردات مصرية بنحو (52) مليون دولار، وتُقدر الإستثمارات المصرية في إثيوبيا بنحو (2) مليار دولار، وتم تنظيم عدة زيارات لما يزيد عن نحو (150) من ممثلي قطاع الأعمال في مصر إلى إثيوبيا خلال الأعوام الماضية، حيث تم إنشاء مكتب تمثيل للبنك الأهلي في أديس أبابا لتسهيل الإجراءات المالية للمستثمر المصري، كما تم فتح مكتب لشركة المقاولون العرب، بالإضافة إلى إعادة مصر لإستيراد اللحوم من إثيوبيا<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: أما بالنسبة للتعاون الفني والمساعدات<sup>(٣)</sup>:

- تم افتتاح المركز المصري الإثيوبي لأمراض الكلى والغسيل الكلوي في أغسطس عام 2013 بمشاركة وزير الصحة الإثيوبي ورئيس جامعة ومستشفى سان بول، وتضم الوحدة ست وحدات غسيل كلوي، ووحدة لمعالجة المياه. وعلى مستوى التعاون مع بقية دول الحوض<sup>(٤)</sup>:-
- بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وأوغندا نحو (50) مليون دولار خلال عام 2014 بإجمالي صادرات مصرية تُقدر بنحو (48) مليون دولار، وواردات مصرية تُقدر بنحو (2) مليون دولار.
- بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وتنزانيا نحو (36) مليون دولار خلال عام 2014 بإجمالي صادرات مصرية تُقدر بنحو (28) مليون دولار، وواردات مصرية بنحو (8) مليون دولار.
- بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وبوروندي نحو (10.2) مليون دولار خلال عام 2014 بإجمالي صادرات مصرية تُقدر بنحو (10) مليون دولار، وواردات مصرية تُقدر بنحو (200) ألف دولار.
- تُقدر حجم الإستثمارات المصرية في روندا بنحو (15) مليون دولار خاصة في مجالي المقاولات والتعدين.
- بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والكونغو الديمقراطية نحو (65) مليون دولار خلال عام 2014 بإجمالي صادرات مصرية تُقدر بنحو (35) مليون دولار، وواردات مصرية بنحو (30) مليون دولار<sup>(٥)</sup>.
- بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وكينيا نحو (569) مليون دولار خلال عام 2014 بإجمالي صادرات مصرية تُقدر بنحو (244) مليون دولار، وواردات مصرية بنحو (325) مليون دولار<sup>(٦)</sup>.

## الختام والناتج:

- إن ملف سد النهضة الإثيوبي تعرض لإهمال كبير خاصة في السنوات الأخيرة في عهد مبارك؛ وتبعه إهمال وعدم خبرة في فترة ما بعد ثورة 25 يناير عام 2011، إلا أنه وكما أوضحت الدراسة منذ ثورة 30 يونيو 2013 والدبلوماسية المصرية تقوم بعملية إنقاذ بوتيرة سريعة للأمن المائي المصري، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:-
- بالرغم من أن الدبلوماسية المصرية تقوم على التمسك بثوابت وحقائق تاريخية مكتسبة مُحددة تشمل حصّة مصر المائية الحالية (55.5 مليار م<sup>٣</sup>) التي أقرتها إتفاقيتي (1929 - 1959)، كما تلتزم بقواعد القانون الدولي المتعلقة بالمجاري المائية بالتوازي مع معارضة الخطوات الأحادية لأي من دول المنابع سواء إثيوبيا أو أي من دول الهضبة الإستوائية مع التركيز على إقامة علاقات تعاون مع كافة دول الحوض، بالإضافة إلى ربط مصالح دول الحوض بمصر من خلال صفقات ومشروعات تعود بالفائدة على الجميع، إلا أن الدبلوماسية المائية في حوض النيل بالتوابت سألقة الذكر تواجه تحديات كبيرة ومتعددة ومنها:-
  - أن المماثلة الإثيوبية في المفاوضات وعدم الشفافية في التعامل مع مصر بصفة خاصة وهو ما بدى واضحاً على سبيل المثال في اللجنة التي شكّلت لدراسة مخاطر السد، فما هي إلا خدعة للتسويف وكسب الوقت اللازم لتنفيذ المشروع، وجعل السد حقيقة قائمة تُجد من خيارات مصر في التعامل معه، والسعي لتجسيم رد الفعل المصري وحصره في مفاوضات لا تعود بالنفع على مصر لحين فرض أمر واقع.
  - تحول السودان من شريك إستراتيجي لمصر إلى وسيط بين مصر وإثيوبيا مما يجعل مصر تقف مُفردة أمام إثيوبيا ودول المنابع الأخرى.

## توصيات الدراسة:

- تتقسم توصيات الدراسة إلى توصيات يتم العمل بها داخل مصر؛ وأخرى يتم أخذها في الإعتبار على المستوى الخارجي. أما على المستوى الداخلي؛ فتوصي الدراسة بالتالي بيانه:
- يجب وضع خطة محكمة لترشيد استخدام المياه؛ وهو ما بدأت الحكومة الحالية حكومة الدكتور مصطفى مديبولي.
  - العمل على الحد من الزيادة السكانية والتي تمثل تهديد داخلي للأمن المائي المصري.
  - العمل على خلق ثقافة الترشيح والمحافظة على المياه؛ بالإضافة إلى التأكيد على دور الإعلام في ذلك الأمر.
  - التثقيف والتوعية بزراعة المحاصيل التي لا تحتاج إلى كم كبير من المياه خلال فترة الملتئ.
  - إعزاب مياه البحر؛ أي التحلية باستخدام طرق متعددة وهي التناضح العكس أو الوميض المتعدد المراحل أو الضرر الغشائي أو غيرها.
  - تنقية مياه الصرف الصحي باستخدام إحدى الطرق المناسبة مثل الترفيد والأوزون والكلور.
  - تنقية مياه الصرف الزراعي أو ما يُعرف بالبيزل الصناعي.
  - الإستثمار بالإستفادة من حالات التجمّع في زيادة الهطل المطري باستخدام المواد والأدوات المناسبة مُتمثلة في نترات الفضة والطائرات والصواريخ.
  - أما على المستوى الخارجي؛ فتوصي الدراسة بالتالي بيانه:
  - إستمرار مصر في إتباع النهج التعاوني سواء أكان سياسياً وأمنياً وإقتصادياً وثقافياً مع دول حوض النيل خاصة وإفريقيا بصفة عامة بإعتبار ذلك من ركائز الأمن المائي والأمن القومي المصري.
  - العمل على الإستفادة من مشروع أنجا العملاق في الكونغو الديمقراطية الذي سيُولد من الطاقة ما يكفي لإفريقيا كلها.



- العمل على كسب ود وتأييد الجانب السوداني كشرط إستراتيجي في المفاوضات وكعمق للأمن القومي المصري؛ وخاصة أن جنوب السودان مؤيد لبناء سد النهضة الإثيوبي.
- ضرورة وجود رؤية متكاملة لتنمية إيرادات الحوض من خلال إحياء مشروعات مشتركة وتنمية الحوض؛ مثل تنفيذ مشروع نهر الكونغو الذي طرح في فترة السادات، والذي يقوم على ربط نهر الكونغو بنهر النيل، ومراده التحكم في الموارد المائية بالبلدان المستفيدة وهي مصر والسودان وجنوب السودان والكونغو، وذلك باستغلال جزء من فواقد نهر الكونغو التي تصل إلى نحو (1000 مليار م<sup>3</sup> سنوياً)، حيث تلقى في المحيط الأطلسي عن طريق إنشاء قناة حاملة بطول (600 كم) لنقل المياه إلى حوض نهر النيل عبر جنوب السودان إلى شمالها ومنها إلى بحيرة ناصر.
- ♦ ضرورة توافر إرادة سياسية جادة ودراسات إقتصادية وإجتماعية وخطط طموحة وواضحة للوصول إلى تحقيق الإدارة العابرة للحدود للمياه المشتركة من خلال بحث إحتياجات كافة الأطراف؛ بالإضافة إلى النظر بشأن الفوائد المتوقعة ... وكيفية الإستفادة منها بشكل يرضى جميع الأطراف.

## المراجع العلمية

### أولاً: الكتب:

- 1- أحمد الرشيدى، "مصر ومياه النيل: تحليل لبعض التوجهات المصرية إزاء العلاقات مع دول حوض النيل"، من (د. أحمد يوسف أحمد) محرراً، حول "المشكلات المائية في الوطن العربي"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٤.
- 2- ماتسون بوطول، "السلم المسلح"، ترجمة (أ. أكرم دبرى)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٧١.

### ثانياً: الرسائل العلمية:

- 1- إيمان بكر أبو الهوى، "التحديات الإسرائيلية للأمن القومي والمائي العربي: دراسة حالة إسرائيل ونهر الأردن في الفترة من (١٩٩٤-٢٠١٠)"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١١.
- 2- بوسطيلة سمرة، "الأمن البيئي: مقارنة الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، ٢٠١٢.

### ثالثاً: الدوريات والمجلات والندوات والمنتديات والمراكز والتقارير الدولية :-

- 1- إبراهيم أحمد سعيد، "تحديات الأمن المائي العربي"، مجلة جامعة دمشق، المجلد (٣١)، العددان (١، ٢)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، ٢٠١٥.
- 2- إبراهيم عبيد، "المياه: المصدر القادم لتهديد أمن الدول"، مجلة الدبلوماسية، العدد (٧٢)، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، المملكة العربية السعودية، إبريل، ٢٠١٤.
- 3- أحمد أنور زهران، "إستراتيجية الاستخدام العسكري للفضاء: الدفاع ضد الأقمار الاصطناعية والصواريخ عابرة القارات"، مجلة الدفاع العربي، المجلد (١٥)، العدد (٩)، دار الصياد أنترناشيونال، بيروت، لبنان، يونيو، ١٩٩١.
- 4- أيمن السيد عبدالوهاب، "سد النهضة بين النهج التعاوني والتحديات الصراعية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٥٢)، العدد (٢٠٩)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، يوليو، ٢٠١٧.
- 5- أيمن السيد عبدالوهاب، "سد النهضة ومحادثات تأجيل الحسم"، مجلة آفاق سياسية، العدد (١٠)، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١٤.
- 6- بطرس بطرس غالى، "الدبلوماسية الإفريقية ومشاكل التنمية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٥)، العدد (١٨)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، أكتوبر، ١٩٦٩.
- 7- تركى بن صالح العواد، "دبلوماسية الشباب"، مجلة الدبلوماسية، العدد (٨٨)، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، المملكة العربية السعودية، سبتمبر، ٢٠١٧.
- 8- حسن عبدالله المنقوري، "النظام الدولي الجديد وأزمة المياه"، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد (١٠)، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٣.
- 9- حمدى الحسينى، "مصر تخوض حرباً صامتة دفاعاً عن حقها المقدس في مياه النيل: فيضان الأزمات الإسرائيلية يُهدد أمن مصر"، جريدة اليوم السابع الإلكترونية، العدد (٤٢)، بتاريخ الثلاثاء الموافق ٤ أغسطس، القاهرة، ٢٠٠٩.
- 10- خالد العرموطى، "دبلوماسية المياه: التحليل السياسي والقانوني لمسألة المياه على حوض نهر الأردن"، المجلة الثقافية، العدد (٤٩)، الجامعة الأردنية، الأردن، مايو، ٢٠٠٠.
- 11- رشا عطوة عبد الكريم ضبيش، "السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد (٧)، ملحق العدد (٤)، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، القاهرة، ٢٠١٦.

- ١٢- ريتشارد اية كلارك، روبرت كيه كنيك، صفوح نظير صقر، "حرب الفضاء الإلكتروني: الخطر القادم على الأمن القومي وسبل مواجهته"، مجلة رؤى إستراتيجية، المجلد (١)، العدد (٣)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، يونيو، ٢٠١٣.
- ١٣- زين الدين عبدالمقصود غنيمي، "الأمن المائي الخليجي وتحديات القرن الـ 21: رؤية تحليلية تقويمية"، حول ندوة "قضايا المياه بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، اللقاء العلمي الثاني، الجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون بدول الخليج العربية، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، مارس، ٢٠٠٧.
- ١٤- سماح محمد شهبان، "المرأة الدبلوماسية: قوة النعومة"، مجلة الدبلوماسية، العدد (٢٧)، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، المملكة العربية السعودية، مارس، ٢٠٠٦.
- ١٥- سمير إبراهيم حسن، "البعد السياسي والاجتماعي للأمن القومي العربي"، مجلة دراسات إستراتيجية، المجلدان (٢، ٣)، العددان (٦، ٧)، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٣.
- ١٦- طارق منير، "ثورة يوليو وإفريقيا مع إشارة خاصة للعلاقات المصرية السودانية"، مجلة حصاد الفكر، العدد (١١٤)، شركة الرسالة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، أكتوبر، ٢٠٠١.
- ١٧- عادل بالمنعم، "مِن المعلومات والأمن القومي"، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٥٤)، العدد (٢١٣)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، يوليو، ٢٠١٨.
- ١٨- عباس شراقي، "تحديات تحقيق الأمن المائي العربي: دراسة حالة حوض نهر النيل"، معهد البحوث والدراسات الإفريقية سابقاً، كلية الدراسات الإفريقية العليا حالياً، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١١.
- ١٩- عباس شراقي، "جيولوجية سد النهضة الأثيوبي وأثرها على أمان السد"، حول ندوة "قضية مياه النيل"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، مارس، ٢٠١٤.
- ٢٠- عباس شراقي، "سد النهضة الأثيوبي: اعتبارات التنمية والسياسة"، المجلة المصرية لدراسات حوض النيل، المجلد (١)، العدد (١)، مركز تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في إفريقيا، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٣.
- ٢١- عبدالخالق آل عبدالحى، "المرأة أم الدبلوماسية والرجل ابنها"، مجلة الدبلوماسية، العدد (٢٧)، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، المملكة العربية السعودية، مارس، ٢٠٠٦.
- ٢٢- عبدالمنعم المشاط، "الأزمة الراهنة للأمن القومي العربي"، مجلة الفكر الإستراتيجى العربي، العدد (٧)، القاهرة، يناير، ١٩٨٣.
- ٢٣- عبدالمنعم المشاط، "الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته"، حول ندوة "الإطار النظري للأمن القومي العربي"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
- ٢٤- عبدالمنعم المشاط، "الأمن القومي المصري عقب ثورة ٣٠ يونيو"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٦)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠١٤.
- ٢٥- عبدالوهاب محمد عامر، "المياه الجوفية في مصر"، مجلة العلم والحياة، الإصدار الثالث، العدد (٦)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، إبريل، ٢٠١٨.
- ٢٦- عزب أحمد، "دبلوماسية البترول في الشرق والغرب: وموقف البترول العربي"، مجلة الكتاب، العدد (٣١)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، أكتوبر، ١٩٦٣.
- ٢٧- على الدين هلال، "الأمن العربي: الصراع الاستراتيجى في منطقة البحر الأحمر"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٩)، بيروت، لبنان، سبتمبر، ١٩٧٩.
- ٢٨- فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود، "الدبلوماسية والمراسم الإسلامية: دراسة مقارنة مع التشريعات الغربية"، مجلة الدراسات الدولية، العدد (٢٣)، معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض، المملكة العربية السعودية، يناير، ٢٠٠٩.
- ٢٩- ماجدة شلبي، "ظاهرة تغيّر المناخ ومشكلة ثدرة ومحدودية المياه"، حول مؤتمر "تغيّر المناخ وآثاره في مصر"، شركاء التنمية للبحوث والإستشارات والتدريب، يومى (٢-٣)، نوفمبر، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ٣٠- محمد أكرم القش، "تكامل أبعاد الأمن القومي وأهمية البعد الاجتماعى"، مجلة دراسات إستراتيجية، المجلد (٢)، العدد (٥)، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٢.
- ٣١- محمد سالمان طابع، "الصراع الدولي على المياه: بيئة حوض النيل"، تقديم (د. عبدالمنعم المشاط)، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٣٢- محمد سالمان طابع، "رؤية تحليلية لمؤشرات الأمن المائي المصري"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩١)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، يناير، ٢٠١٣.
- ٣٣- محمد سالمان طابع، "سد النهضة وتأثيره على الأمن المائي المصري: دراسة من منظور جيوبوليتيكي"، حول ندوة "قضية مياه النيل"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، مارس، ٢٠١٤.
- ٣٤- محمد شوقى عبدالعال، "الانتفاع غير العادل: مشروع سد النهضة في ضوء الوضع القانونى لنهر النيل"، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩١)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠١٣.
- ٣٥- محمد شوقى عبدالعال، "الخيارات القانونية والسياسية للتعامل مع أزمة سد النهضة"، مجلة آفاق سياسية، العدد (٥)، المركز العربى للبحوث والدراسات، القاهرة، مايو، ٢٠١٤.
- ٣٦- محمد شوقى عبدالله رسلان، "الأمن المائي العربي: جوهر وصراعات وحروب المنطقة في العقود القادمة"، مجلة الحرس الوطنى (مجلة عسكرية ثقافية فصلية)، المجلد (١٨)، العدد (١٧٦)، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، مارس، ١٩٩٧.
- ٣٧- محمد على رفعت، "بحو تعاون إفريقي للنهوض باقتصاد مصرى يعتمد على الذات"، حول مؤتمر "بحو اقتصاد مصرى يعتمد على الذات"، المؤتمر العلمى السنوى السادس للإقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، مارس، ١٩٨١.
- ٣٨- معوض حسن حسنين الحبشى، "التأمين المصري نحو الحداثة في عالم متغير: الجات والشراكة الأوربية والكوميسا وانعكاساتها على التأمين المصرى"، مجلة المال والتجارة، العدد (٤٢٠)، نادى التجارة، القاهرة، إبريل، ٢٠٠٤.
- ٣٩- منذر خدام، "الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.

- ٤٠- هالة عبدالله أحمد، "المرأة والدبلوماسية"، المجلة السودانية لدراسات الرأي العام، العدد (٤)، مركز الرؤية لدراسات الرأي العام، السودان، ديسمبر، ٢٠١٤.
- ٤١- هانى رسلان، "تحت الاختبار: بؤادر التقارب في العلاقات المصرية السودانية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٥٠)، العدد (١٩٧)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، يوليو، ٢٠١٤.
- ٤٢- هانى رسلان، "عوامل متداخلة: أبعاد تفاقم أزمة المياه في حوض النيل"، مجلة السياسة الدولية، المجلد (٤٩)، العدد (١٩١)، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، يناير، ٢٠١٣.
- ٤٣- يوسف حمد الإبراهيم، "الأمن الاقتصادي: منظور عالمي"، حول مؤتمر "الأمن الوطني: رؤى تربوية"، كلية التربية، جامعة الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، نوفمبر، ١٩٩٨.

## رابعاً: الموثيق والتقارير والهيئات والمنظمات الدولية والمصرية:

- ١- البنك الدولي، "التنمية والبيئة: تقرير عن التنمية في العالم لعام 1992"، البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، مايو، ١٩٩٣.
- ٢- مركز البحوث والدراسات الإفريقية (جامعة إفريقيا العالمية)، "مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار: رؤية مستقبلية"، مركز البحوث والدراسات السودانية (جامعة الزعيم الأزهرى)، الأوراق العلمية، القاهرة، أكتوبر، ٢٠١١.
- ٣- مركز التجارة العالمي، "دليل إجراءات الجمارك عند الاستيراد والتصدير"، نسخة أولية، القاهرة، ٢٠١٨.
- ٤- منظمة أطباء بلا حدود، "التقرير الدولي عن أنشطة منظمة أطباء بلا حدود لعام ٢٠١٨"، جنيف، سويسرا، ٢٠١٨.
- ٥- منظمة الصحة العالمية، "تحسين العمل في قطاع الخدمات الصحية: دليل العمل"، مكتب العمل الدولي، منظمة العمل العربية، (ترجمة د. بسام أبو الذهب لصالح المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية)، دمشق، سوريا، ٢٠١٧.
- ٦- وزارة التجارة والصناعة، "وزير التجارة والصناعة يُسلم رسالة من الرئيس السيسي إلى نظيره الكيني بقيمة أعمال الكوميسا بنبروبي: مصر وكينيا تتفقان على تعزيز التعاون الصناعي المشترك"، مجلة صنع في مصر، العدد (١١)، القاهرة، أغسطس، ٢٠١٩.

## خامساً: المراجع الإنجليزية:

- ١- Abdo.gabl. And Eldaw, a, " Water Harvesting Experience in The Arab World, Regional ", Workshop on " Management of aquifer recharge and water harvesting in arid and semi arid regions ", Yazd, Iran, Ihp, UNESCO, 2006.
- ٢- Said, " The Rivernile: Geology and Utilization ", Oxford, Pegamon Press, 1993. (<http://www.ethiomed.com/13report/5194.html>), (accessed: 5, November, 2013).
- ٣- The Royal academy of engineering, " Global Water Security: an engineering perspective ", April, 2010, available online at ([www.raeng.org.uk/gws](http://www.raeng.org.uk/gws)), (accessed: 14, May, 2011).
- ٤- World Bank, " Agriculture and Rural Development Department ", Ethiopia Managing Water Resources Growth, World Bank Water Resources Assistane/Strategy for Ethiopia, 2006.
- ٥- World Water Assessment programe, " Water Security: a Pretiminar assessment of policy progress since rio ", 2001, available online at ( [www.wap.org](http://www.wap.org) ), (accessed: 20, April, 2006).

## سادساً: المراجع الإلكترونية:

- ١- مصر وإثيوبيا والسودان، "التسلسل الزمني لمفاوضات سد النهضة" على الموقع الإلكتروني التالي بيانه: (<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42013179>).
- ٢- مى غيث، "أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري"، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ديسمبر، ٢٠١٣، متاح على الموقع الإلكتروني: (<http://www.acrseg.org/2240/bcrawl>)